السنة الثالثة

1 have 1

و يم كانون الثاني ١٩٣٢

عمان : الاثنين في ٥٠ شعبان ١٣٥٠

مذاكرات المجلس المتشريعي

محضر الجلسة العاشرة للدورة الاعتبادية الاولى للجاس التشريعي الاردني الثاني المنعقدة بتاريخ ٢١-١٢-١٩٩١

سعيد بك المفني—هل ان كلاالجان للمجلسالتشريعي مكلفة بنقديم جداول با نالها الشهرية? الرئيس – لا اللجنة الادارية فقط

قاسم بك الهنداوي – لي اقتراح وضعته الآن ارجو ان يقرأ ياعطوفة الرئ<sub>ي</sub>س ·

علم القاصي والداني انه في يوم الاثنين القــادم الواقع فى ٢٧ رجب ـــ:ة ١٢٥٠ سيعقد مو<sup>م</sup> تمرأ اسلاميًا عامًا وذلك لاجل البحث في شؤون المسلمين عامة وفي حماية الاما كن المقدسة خاصة وحيث بلاد هذه الامارة هي بلاد اسلاميةومعترف دوليًا ان دينالدولة الاسلام ولما كانسمو الامير المعظم هو رئيس الدولة وأكبر زعيم مسلم لذا اقترح ان ننتخب لجنة من اعضاء المجلس الكرام لمقابلة سمو الامير المعظم واخذراً به في الاشتراك في هذا الموتمر الهام بصورة عــامــة رسمية حتىاذا وافقسمو الامير المعظم على ماذكر ،انتخب وفداً بمثل هــذهالبــلاد تمثيلاً رسميّاً تجت رعاية اومن بنوب عن سموه المعظم · ٣- ١٢ - ١٣١١ عضو المحاس التشريعي

قاسم الهنداوي

الرئيس … بكل اسف لا استطبع ان اقبل البحث في هذا الموضوع الان ، لان ذلك مخـــالف النظام الداخلي الذي نصُّ على ان الاقتراحات يجب ان نطبع وتوزع على الاعضاء قبل خمسة ايام من التاريخ الذي يعين للبحث فيها، وقد كان الواجب على الزميل ان يقدم اقتراحه في حينه ، ولا بـــداذن من طبعه وتوزيعه ثم البحث فيه بعد مضى المدة القانونية .

حسين باشا الطراونه – اربــد ان اعرض ياعطوفة الرئيس انني بصفتي رئيسًا للجنة التنفيذية الاردنية فقد قابلت سمو الامير المعظم بشأن هذا الموضوع فوافق سموه العالي على ارسال وفد من قبل اللجنة التنفيذية الاردنية وبصفتي رئيساً للجنة فقـــد دعوت من يجب ارساله لحضور المو تمر الاسلامي العام في القدس الشريف.

الرئيس - مواضيع الجاسة القادمة:

١ – قرار لجنة القوانين حول ملمعوظة سمو الامير المعظم على ذيل قانونالنقدالفلسطيني. افتراح العضو سلطي باشا الابراهيم بشان تعديل قيانون

٣- اقتراح ناجي باشا العزام بشان (صیانة الشو ون الزوجیة)
١- افتراح (قرار) اللحنة الاداریة فیما پختص بشکایة الحیجاریر.

## الجلسة العاشوة

افتتحت الجلسة العاشرة للدورة الاعتبادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني فى الساعة العاشرة من يوم الاثنين المصادف ـــــا ٢١ ـــ ١٩٣١ ـ برئاسة فخامــة رئيس الوزراء وحضور العاشرة من يوم الاثنين المصــادف ــــا ٢١ ـــ ١٩٣١ ـ برئاسة فخامــة رئيس الوزراء وحضور الكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة سوى السادة حمدباشا بن جازي وحديثه باشا الحريشه ورفيفان باشا الحريشه ورفيفان باشا الحالي وسعيد بك المفتى .

الرئيس – افتتح الجلسة · فليقرأ الضبط :

« فقريء »

متري باشا الزريقات -- ان الاهالي والزراع اصبحوا ينتظرون رحمة الحكومة المتي وعــدت بمساعدتهم وحيث ان موسم الزراعة بــكاد ان ينتهي .

فالزراع بافخامة الباشا قدنشبههم ببقرة ايتام حلوب ، وهو الا الايتام ينتظرون لبنها في صباحهم ومسائهم، فاذامات هذه البقرة مات معها اولئك الايتام · فالحكومة تنتظر خير الفلاح ، كما ان التاجر والبدوي والحضري ينتظرون خيره ايضاً ، حيث هو الاساس العامل في هذه البلاد فالفت نظر الحسكومة الى الامراع بساءدته كما يستفيد من وقته وتستفيد معه الحسكومة .

توفيق بك — أجد كل الحق مع حضرة الزميل متري باشا الزريقات ببيانه ضرورة الاسراع في تدبير المبالغ لأجل اقراضها الى الزراع ، وانني بهذه المناسبة اصرح بأن الحكومة لم نغفل قطاءن متابعة هذا الامر، وانها تعقيم في كل يوم اكثر من مرة، وقدووفق الآن على قسم مهم حداً يسر ني ان اعلم المجلس العالى به وهو تخصيص « ٥٠٠ » جنيه تقرض الى المزارعين الفقر ا مالذين لا يستطيعون الاستقراض من المصرف الزراعي بسبب عدم وجود اموال وتأمينات لديهم مما لا يجعلهم في حالة يتمدكون معها من انباع قوانين المصرف

وهذا القرض يعطى من اموال الخزينة زيادة على المبلخ الآخر الذى ستستقرضه الحكومة وتعطيه للمصرف الزراعي لاقراضه الى المزارعين بموجب نظامه واصوله · وهذا القسم الاخيرلنا كل الامل ان نتم الموافقة عليه ربما في هذا الاسبوع ان شاء الله ·

الرئيس – عندنا قرار لجنة القوانين حول ملحوطة سمو الامير المعظم بشأن ذيل قـانون النقــد الفلسطيني

توفيق ال — أن ذيل قانون النقد الفلسطيلي الذي كان رضع لمقسام ساحب السموالملكي لا مد المعظم وأعد الآن ملحوظات من منعود العالى كان في المشروع لا عدى الاما مداد الديمة

ولكن المجلس التشريعي السابق اقترح ان تضاف مادة رابعة الى مشروع القانون، تنص على كيفية ادا. القروض القديمة وقبلت ثلك المادة على الوجه الآتي:

« العقود الجارية قبل نفاذ هذا القانون بعملة غير العملة الفلسطينية تو وى قيمها باعتبار سعر للك العملة الرسمي المقرر عند نفاذ قانون النقد الفلسطيني » وهذه المادة هي انتي سببت ابداء الملحوظات من قبل سمو الامير المعظم عتلك الملحوظات التي جاء فيها ان سموه العملي يستحسنان تو ودى قيم العملة الوارد ذكرها في هذه المادة بحسب تاريخ العقود وليس باعتبار سعر تلك العملة بتاريخ نفاذ هذا القانون اي قانون النقد الفلسطيني وانني اذكر ان اللحنة كانت قررت المادة على الاساس الذي ابداه صاحب السمو الامير المعظم ولكن المذاكرات التي جرت في المجلس انتجت ان تكون المادة بالشكل المقبول والمعترض عليه من مقام الامارة الجليلة ، وكان ذلك لاعتقداد المجلس بانه من الصعب على المحاكم ان تجري اسعار أله مُم ل في تواريخ العقود وان السعر الذي قرر لتلك العملة وقت نفاذ قانون النقد الفلسطيني كان سعراً معتد لاء وقريباً جداً من اسعار العملة في اوقات عقودها التي سبقت تاريخ نفاذ القانون ،

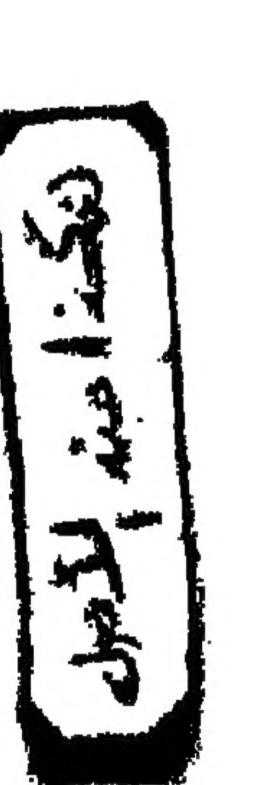
والاً ن نظرت لجنة القوانين في الملحوظات السنية واعطت قرارها الذي سائلوه على حضرانكم وهو هذا :

« اطلعت لجنة القوانين على ملحوظات سمو الامير المعظم بشأن ذيل قانون النقد الفلسطيني ورأت بعد المداولة ان احكام المجلة ناصَّة على كيفية ادا الديون بأمثالها وان المحاكم تستطيع بالنسبة لتلك الاحكام ان تنظر في كل قضية تقدم اليها وتحلَّما كما تقتضيه العدالة بنسبة ظروف تلك القضية ووضع العملة المصرح عنها في العقد، ولذلك قررت رفع المادة الرابعة بكاملها من نص الذيل المذكور وابقاء المواد الثلاث الاخرى » .

فاذن ترتأى اللجنة رفع المادة المعترض عليها وبذلك لا يبقى محل للبحث في القانون الذان المواد الثلاث الاخرى مقبولة من المحلس ومن سموه العالي

قاسم بك الهنداوي - ماهو القصد من جملة وان «المعاكم تستطيع بالنسة لتلك الاحكام ان تنظر في كل قضية تقدم اليهاو تحلها كما تقتضيه العدالة بنسبة ظروف تلك القضية من النج التي وردت في متن قرار لجنة القوانين ?

عادل بك — اعتقد ان من اقترح وضع هذه المادة في السنة المساضية لم ينتبه الى ان أحكام مجلة الموضوعة تكفل تأمين منع الضرر الذي وضعت المادة الرابعة لأجله



ان المادة ( ٢٤٢ ) من المجلة ، تنص على انه إذا ذكر وصف الشمن فيو دى الشمن المذكورمن ثلك العملة الموصوفة، ومعنى ذلك انه إذا وجد في العقد نص على أن العملة هي عملة محيدية ، او عملة ذهبية عثمانية ، او افرنسية، او انكليزية، فتو مدى كما هو منصوص في العقد على تلك العملة ،

وقد جاء في شرح تلك المادة اذا كانت العملة المنصوص عليها في الدقد خالية الفش او من عملة الزبوف وكسدت عاي انقطع التداول بها عفتو و دى قيمها بحسب القيمة المعتبرة لها في وقت العقد، وذلك على مذعب (الامام ابي يوسف) وقد تصفحت كافة ما جرى من مدذا كرات في المجلس السابن فوجدت ان عوده بك هو الذي كان اقترح وضع هذدالمادة محافظة على حقوق الدائين الذين عقدوا عقود القروض على العملة المجيدية ، وكان وقتئذ سعر المجيدي ناقص جداً ، فاراد تلافي ضرر اللدائين واقترح وضع هذه المادة على ان تو دى باعتبار سعر تلك العملة عند تاريخ العقد ، والمجلس السابق للاسباب التي بينها توفيق بك لم ير ذلك مناسباً ، فوضع نصاً على ان تو دى القيمة السابق للاسباب التي بينها توفيق بك لم ير ذلك مناسباً ، فوضع نصاً على ان تو دى القيمة حسب سعر تلك العملة عند نشر قانون النقد الفلسطيني ، فاللجنة عندما نظرت في التمديل المقترح من قبل صاحب السمو الملكي وأت ان حكم المجلة هو كاف لتأميز هذه الغاية ، ومن جهة اخرى نظرت المعقودة على العملة الفيم من وراء وضع هذا النص على ذلك الشكل بالنسبة للعقود الحافة المعودة على العملة الفيم الفيانية قبل سقوط الليرة الفلسطينية كان يتراوح بين ( ٨٨) و ( ٩٠ ) قرشاً ولذلك كانت كافة العقود الجارية ، قبل سقوط العملة الفلسطينية .

فاذا ابتي هذا النص على موجب اقتراح سمو الامير المعظم وقد نزل سهرها عن وقت العقد فسينتج عن ذلك اضرار عظيمة لاصحاب الاموال واذا اعتبرت القيمة عندوضع قانون النقد الفلسطيني فانه ابضاً نتيج اضراراً عظيمة لاصحاب الاموال عوجيث ان المادة ( ٢٤٢) من المحلة تقضي بان تو دى قيم العملة كا هو مبين في العقد عاعني ان تدفع الليرة الذهبية عينا عاو قيمتها وقت الدفع في عملة الحرى و لذلك فقد قالت اللجنة في قرارها ذان المحساكم تستطيع بالنسبة لاحكام مواد المحلة ان تعظر في كل قضية تقدم اليها وتحلها كما تقتضيه العدالة بنسبة ظروف تلك القضية المصرح عنها في العقد على العنون و العنون المحسام القانون و العلم المحسام القانون و العلم المحسانية و العرب عنها في العمر و المحسانية المحسرة العرب عنها في العقود و العلم القانون و المحسانية و المحسنة العرب عنها في الديمة العرب عنها في العمل القانون و العرب القانون و المحسنة العرب عنها في العمل القانون و العرب القانون و المحسنة المحسنة المحسنة المحسنة العرب القانون و المحسنة المحسنة المحسنة المحسنة العرب القانون و المحسنة العرب المحسنة المحسن

قاسم بك الهنداوي – اقصد الاستفسار عن كيفة الدفع.

توفيق بك – لقد اجاب حضرة الزميل عادل بك وهو عضو في لجنة القوانين على السو آل الذي وجهه حضرة الزميل قاسم بك اومسع ان الجواب كان واضحاً وكافياً الله انني زيادة للايضاح اود ان اضيف شيئاً الى ما تفضل به زميلي في اللجنة

لقد سأل حضرة قاسم بك ٤ عا هو القصد من ان تنظر المحاكم في كل قضة تقدم اليهاوتحلها كما تقتضيه العدالة بنسبة ظروف تلك القضية :ان اللجنة ارادت بهذا القول، ان نشير الى ان المادة (٢٤٢) من المحلة وشروحها لا تقتصر على حل واحد في قضايا العملة ،بل تشير الى ظروف كثيرة، واحوال مختلفة ، وان المحاكم بالنسبة لظروف كل قضية وما يماثلها بما ورد في شروح المادة المذكورة من اقوال واحكام، تستطيع ان تحكم بما يقتضيه العدل ونص المادة وشرحها

لقد ذكر الزميل عادل بك ان الحكم مثلاء في قضية العملة الذهبية منصوص عليه: بأن الدين المعقود على اساس الذهب يو عدى بمثله الديون يدفع المبلغ المعين في المقد الماذهباء واما من عملة الخرى بحسب سعر الذهب في يوم الدفع الافي يوم العقد عروذ كر ايضاً ان الحكم في قضية العملة الزائفة او المغشوشة — والقصد من هذا التعبير العملة الفضية التي لا تكون قيمتها الحقيقية معادلة لقيمتها الاعتبارية — ان تو عدى بحسب السعر وقت العقد على قول (الامام ابي يوسف) ولكن هنالك قولاً اخر (للامام محمد) نص على ان هذه العملة بجب ان تو عدى بحسب سعرها وقت الانقطاع وقولاً اخر (للامام محمد) نص على ان هذه العملة بجب ان تو عدى بحسب سعرها وقت الانقطاع وقول (الامام محمد) في من المناسبة عن المناسبة عنه المناسبة عنه المناسبة عنه المناسبة المن

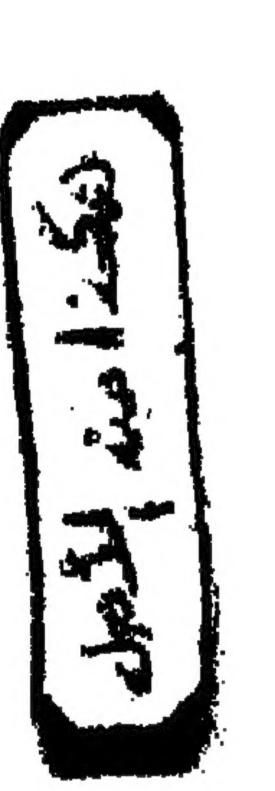
وقد ورد في شرح المادة، ان المشايخ جروا على قول (الامام محمد) في قضايا القروض، لا على قول (الامام ابي يوسف ) وهذا هو الذي اردت ان اضيفه الى ماذكره الزميل عادل بك ·

بي يوسف الرسمة و المسلمة القطعت في بلاد المولكم المائجة في بلاد اخرى اكار بالات شم هنالك حالة ثالثة : قد تكون العملة انقطعت في بلاد الردن التعامل لا يزال جار بها في سوريًا ، فالحكم في هذه المحبدية التي انقطعت في شرق الاردن و اكن التعامل لا يزال جار بها في سوريًا ، فالحكم في هذه العملة له شكل آخر : اذ ان الدائن مختار في ان بقبل هذه العملة عينًا كما هي او ان يقبل ثمنها بحسب العملة له شكل آخر : اذ ان الدائن مختار في ان بقبل هذه العملة عينًا كما هي او ان يقبل ثمنها بحسب وقت الدفع الا بحسب تاريخ العقد، ولا بحسب تاريخ انقطاعها من المبلاد .

التي د لرتها وايس من المعقول ان يحتوي القانون على نص معين تضطر الحماكم بموجبه ان تحدكم في كل القضايا على ونيرة واحدة عدون النظر الى الاقوال الشرعية والشروح الواردة من كبار العلماء بشأنها

معى وبيره واحده درون المصر على الديون المحدد والحدكة ولا بدان الما التنفيذ الذي سأل عنه الزمل قاسم بك افيكون طبعاً بحسب مانقرره المحكة ولا بدان يعتبر سواة اكان بالنسبة لتاريخ العقد يكون حركم المحكمة واضعاً وناصاً على السعر الذي يجب ان يعتبر سواة اكان بالنسبة لتاريخ العقد الولتاريخ الانقطاع او لتاريخ الدفع

ر سريح مسل و سري الملغ و سري من المائة عندما يصدر حكما بحق اي شخص كان قد يكون المبلغ قاسم بك – ان الذي اعلمه انه عندما يصدر حكما بحق اي شخص كان قد يكون المبلغ فان قيم من نوع الذهب وطبعاً ان الحكمة تحكم بموجب سند الدين به بي على العملة المباغ فأن كانت ذهباً ينص الحكمان تدفع ذهباً بمولكن عندالت فيذ، وبالنظر لعدم وجود عملة ذهبية اليوم فأن كانت ذهباً ينص الحكمان تدفع ذهباً بمولكن عندالت فيذ، وبالنظر لعدم وجود عملة ذهبية اليوم فأن



تساوي ( ١٣٠ )قرشاً فلسطينياً · عوده بك – قررت لجنة القوانين الاستغناء عن المــادة المبحوث عنها مكتفية بأحكامالجلة والقواعد الشرعية، مع ان الموضوع الذي نحن بصدده هام جدًا، ولا اعتقد الله يمر يوم واحد والا ويجصل في المحاكم مشكلات حول هـذا الموضوع ،ويعالج بأساليب عـديدة وانه ليس من مصلحة الدائن ولا المديون ان يترك الحبل على غاربـ للحكام، ينما المجلس التشريعي يتردد الآن في هــذا الموضوع ليس من الصواب الا ان نضع حداً فاصلاً لهذه المشاكل ·

نعم! إنا الذي كنت المقترح لوضع مثل هذه المادة لمصلحة الدائن والمديون وليس لمصلحة الدائن فقط، كما تفضل الزميل عادل بك لان المشكل عظيم يجعل الدائن محتاراً بكيفية ادانة نقوده كما انه يجمل المديون محتارًا بكيفية ادا نقوده والمحاكم تحتار بكيفية الحسكم، واسباب ذلك، هو تنوع النقود وعدم تمركزها على قاعدة واحدة ، وكان في ذلك التاريخ الذي وضعت فيه المادة الرابعة الـتي نحن بصددها صادف سقوط الريال المجبدي بصورة غير معقولة وكنا نعتقد ان الجنيه الفلسطيني ثابت الى الابد، وقد جاء هذا بدوره وسقط سقوطًا محسوسًا جدًا ، فأرغب ان اسأل الاستاذ عادل بك : اذا استدان شخص في هـــذه الايام نقودًا فلسطينية او اشترى بضاعــة تجارية باسعار نقود فلسطينية -- كما لايخفي على حضراتكم ان كل تاجر ضم على بضاعته (٣٠) في المئة على الاقل وبعضهم ضم اكثر من ذلك - فأذا رغب المدين ان يدفع دينه ذهبافكيف يمكه ان يدفع دين استدانه بنقود غير فلسطينية بسعر النقود المعقود عليها اليس في ذلك اضرار عظيمة للمدبون ? وكيف بمكن للمحاكم ان تعدل فيهذا الموضوع أكثرمن المجلس التشريعي ? وهل يمكن ان تتوحد الاحكام بدوق وضع مادة قانونية اساسية تسيرعليها جميع المحاكم لاسيا محكمة الاستئناف العليا الني حكمها مبرم ف فكيف يمكن لمحكمية الاستئناف انتسيرعلي نمطواحدفي قضية واحدة بدون اننضع مادةقانونية أ لذلك أقترح وضع مادة قانونية صريحة لتكون مرعية الاجراء امام القاضي ومأمور الاجراء يعرفها

توفيق بك – فليسمج لي الزميل عوده بك قبل كل شي أن اقول : ان الثال الذي اتى ب خارج عن الصدد ، ولا ينظبق بحال من الاحوال على القانون الذي نحن بصدده، وهو كما ترون يبحث عن كيفية اداء العقود الجارية بغير العملة الفلسطينية عوليس بتلك العملة

يقول عوده بك ، اذا عقد عقد على عملة فلسطينية، وأراد المديون بعد مدة أن يسدد دينه بعملة ذهبية ، فكيف تكون الحالة ? ان هذا الامر جلي واضح ، فطالما العقد جرى على العمله الفلسطينية المدين يحضر لدى مأمور الاجراء ويبرز له نقوداً فلسطينية باعتبار ( ٨٦ ) قرشاً مقـابل الليرةالعثمانية الذهبية، فاقصد أن تبقى المعاملة جاربة على هذه الصورة ، اوان بدفع المدين كما تحركم المحركمية عيناً.

عادل بك – بكل اسف اصرح ان المحاكم عندنا لاتحكم في قضايا مثل هـــذه كما هو وارد في احكام المجلة الجليلة ، وقد رأيت احكامًا مختلفة ينص فيها على سعر العملة الذهبية، مثلاً المجيدية وفق السمر المحدد في قانون تعيين قيم النقود الذهبية والريالات المجيدية واقسامها الصادر ــــا ١١ – ١ –١٩٢٧ وقد سهي على بال الحكام الكرام ان الاسعار المعينة فيهذاالقانون انماهي اسعار أتتعلق في معاملات الحكومة فقط،ولا تشمل معاملات الناس ، فتشميل هذا القانون الىالمعـامـلات بين الاشخاص فيه مخالفة لقاعدة دولية عامــة جارية في كل البــلاد ، وهو ان العقودالمعقودة على نقود اجنبية، وبالنظر لاعتبار الريال المجيـدي والليرة الذهبية كعملة اجنبية، كان يجب ان تومدى بالنسبة لقيمتها وقت الدفع على حسب سعر ( الكامبيو )

وقد بحثت مع مراجع مختلفة في هذا الشأن، فأ حبث أنه ليس بالامـكان لان تـكون دائرة الاجراء بمثابة ( بورَص ) في حـين ان احـكام المجلة تقضي بغير ذلك ، اعنى ان تدفع قيـــــة العقود كأهي موصرفة في العقد ·

طالمًا ان ذيل القانون الحاضر قد نص:ان الاداء بورق النقد والنقود الفضية والنيكلمن اي نوع من النقد غير النقـــد الفلسطيني لايعتبر ادا ً قانُونياً ،فيمكـن اذن للمديون ان يدفع دينه بالنقد الفلسطيني على حسب سعر ثلث العملة المدين بها وقت الدفع · وظالما ان القانون صريح في هـذا المعنى وليس من مجال لاي اجتهاد في هذا الصدد، فأعتقد انه اصبح بامكان وزارة العدلية ان تعم لكافة المحاكم بان ( قانون تعيين قيم النقود ) لايشمل معامــلات الناس وان على دائرة الاجراء ان تعين قيمة النقود الموصوفة في العقد بالنسبة لقيمتها يوم الدفع

اذكر لمجلسكم العالي ان المحاكم في فلسطين تحسكم على هذا المنوال، وتنص في احسكامها المتعلقة بالنقودالاجنبية ، انها حكمت (بكذا مبلغ ) او بقيمته نقود فلسطينية في يوم الدفع ·

فاسم بك – طالمًا لايمكن الحروج على احكام المجلة الجليلة وطالمًا يوجد في بعض احكا ان تدفع قيمة الدبن بحسب السعر وقت العقد ، فاني اقترح ان نعود الى هذا الحكم دون ان يدفع المدين دينه بحسب السعر وقت الدفع

توفيق بك – قلت ان الاحكام مختلفة ، وهي لاتنص كلما على التأدية بحسب السعر وقت

فيجب ان تو مدى بعد اربعة شهور او اربع سنين بالعملة الفلسطينية، لان الديون تو مدى بأ مثالها ولان التعاقد كان بالعملة الفلسطينية، وما على المديون الآ ان يشتري بذهبه نقداً فلسطينياً ويو مدي

ليس من السهل ان نقول يجب ان نضع حـداً لحــالة العملة ونقررقانوناً محتوياً على نص معين بعد ان ذكرت ان كل قضبة من القضايا تختلف عن قضايا اخرى · فهل يريد عوده بك ان نعمل قانونًا عَلَمًا 'ينص فيه على كل حالة من الحالات الـتي يمـكن ان تحدث وعلى كل مشكلة قد تخطر في بال احدالاعضا ٌ ?واذاكان ذلك من المستطاع، فهل يتفضل حضرته و يضع لنا صيغة ننظر فيها ولا يكتني ببيان الضرورة لحل هذه المشاكل? اننى لااعتقد ان ذلك ممكن! وارَى من الاوْلَى ان تترك القضاًيا لاحكام المجلةالحاوية على القواعد الشرعية، وهي لم تغفل عن اية قضية قد تحدث واحتوت احــكاماً ننطبق عليها، والمحــاكم تستطيع ان 'تعطي قراراتها بموجبها ·

عوده بك — تفضل الاخ توفيق بك وقال جوابًا على المثال الذي اوردته بان الشيخص الذي استدان بالنسبة لسعر البضائع بالنقــد الفلسطيني بعــد بضعــة اشهر او سنين، ان يشتري بذهبه نقــد فلسطيني ويدفعه للدائن ، كلنا نعلم ان البضائع في الحالة الحــاضرة ضُم عليها بالمـايّة ثلاثين وكل منا يتأمل با أنه لابد لانقد الفلسطيني أن يعرد الىمركزه بعدبضعة اشهر اوبضع سنين · فهل من العدل ان يأ ثي المديون ويشتري بذهبه جنيها ت فلسظينية ويدفع دينه مع ضم ( ٣٠) في المئة للدائن بعــد ان يكون الجنيه ترفع وبلغ سعره الاساسي ? وهل هــذا من مصلحة المديون ? كلا ا ثم ان ترك القضايا للظروف امام الحكام ليس من مصلحة القانون ، لان القانون عبارة عن حـــد بين المختلفين ودستورعملالقضاة ولذلك ارىانهمن المصلحة ترك الامرعلى علاته دون وضع دستور للقضاة وحد

توفيق بك – انا لاادرىماهيعلاقة البضائع في موضوع هذا القانون، فاننا نبحث عن القروض وعقودها ،وهذا لاعلاقة له بالفلاء والرخص.

عوده بك – الدرة الفاسطينية كانت بماية قرشاً والبوم اصبحت بسبعين قرشاً بالنسبة لاسعار

توفيق – وإذا نزلت قيمتها وصارت اقل مما هي عليه الآن و

عوده بك لذلك طلب وضع حد لمده الحالات.

عادل بك – ان الاحكام الشرعية كافية لتأمين العدالة تمامًا ،واعتقب انه من الفضول ان

الى كافة الاحوال ووضعوا لها نصوصاً تتفق مع القواعدالاساسية وايجابات|العدالة · من البد يهى انه لايمكن وضع قاعدة ثابتة لان تعتبر لكافة المماملات على اختـــلاف|نواعها

ان تخوف حضرة الزميل عوده بك من رجوع الليزة الفلسطينية الى سعرها الاصلي، اعتقدانه ليس في محله! لان كافة علماء المالية والاقتصاد لا يمكن ان يقروا بامكان رجوع الليرة الانكايزية ﴿ الاستوليني ﴾ لما كانت عليه قبلاً ، ومع ذلك فان احتال الصعود والنزول كليها موجود بن، والنص الشرعي هو ان تو دى قنم العقود بامثالها

اذا كان لاي مديون او دائن اي احتمال ضرر في المستقبل منااصعود او النزول في قيمة الليرة الفلسطين، في مكنها ان يحددا في عقدهما الذي يعقداه في هذه الايام سعراً معيناً على اسلس الذهب، لانه طبعًا غير متبدل،وان يشترط العاقد على الاخر ان يراعي هذاالاساسالتابت في الدفع، فيضمن نفسه التوقي من الضرر في حالتي النزول والصعود ·

قد رأيت عقوداً كثيرة تعقد في البلاد الفلسطينية على هذاالاساس ،اعني يعين المتعاقدين سعراً ثَّابِتًا للعملةِ ويشترطوه على بعضهم، وعلى ان يكون الدفع بموجبه · فاذن لامجال للتخوف من حصول المضرر طالمًا انه بالامكان ان يتعاقد الناس على هذا الاساس!وذلك بمقتضى احكام المــادة ( ٣٤ ) من تخانون اصول المحاكمات الحقوقية التي يعرفهاحضرة الزميل عوده بك ، لهذا فأن وضع قاعدة ثابتةغير متحولة لايتفق مع العدالة، وبنافي احكام المجلة التي وضعت على اساسات العدل والانصاف بين الناس، للذاك ارى من الانصاف ان يقبل اقتراح الاجنة و ترك القضاياو المسائل لتحل وفق احكام المجله الجليلة·

- قاسم بك – اطلب تأجيل البحث في هذا الموضوع للجلسة الآتية · ر عوده بك – قبل التأجيل اود ان ارد على الزميل عادل بك : يستشهد الزميل بالمادة ( ٣٤) من قانون اصول المحاكات الحقوقية ، الا يعلم الزميل ان هـذه المادة نفسها مخالفة لاحكام المجلة وكانت قبلتها الدولة العثمانية وقتئذ حسب الظروف ?

لا يزال حضرة الزميل بنسب توك الحبل على غاربه الى القضاة ، فانا اسأل الزملا الكرام اذا كان احدالقضاة قدحكم لاحد الناس بحسب ظروف ارتاءآ ها مناسبة ثم حكم لآخر بنوع القضة وعلَىل قراره بظروف اخرى وحكم بالعكس الا يكون ذلك محل شكابة لوزارة العدلية ? فمسافا يمتكن اوزير العدلية في مثل هذه الحالة ان يعمل طالما الحبل متروك الحكام على غاربه ولماذا لانضع قاعدة قانونية تكون ويستور عمل للقضاة وحد فاصل بين الهنتلفين ولا اعلم ماهو المانع من ذلك ?